Journal of Libyan Academy Bani Walid 2026
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
Volume 2, Issue 5, 2026, Pages: 01-12
Website: https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/index

The Evolutionary Stages of Terminology in the Foundation of Arabic Grammar: A Historical and Descriptive Study

Fathia Atiya Musbah Yahya *
Department of Arabic Language, Faculty of Languages, El- Mergib University, Libya
*Email: fayaha@elmergib.edu.ly

مراحل تطوّر مصطلحات أصول النّحو العربيّ: دراسة تأريخيّة وصفيّة

فتحية عطية مصباح يحيى*
قسم اللغة العربية، كلية اللغات، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا.

Received: 28-05-2026	**Accepted:** 20-08-2026	**Published**: 03-09-2026
Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract

This study aims to study the evolutionary stages of terminology within the foundations of Arabic grammar (Usul al Nahw) from its first appearance in Sibawayh's "Al- kitab". Its emergence coincided with the collection and documentation of the Arabic language by early scholars to preserve their religion and clear Arabic tongue. This process was termed "Al - Sama" (auditory transmission/ hearsay) or "Al- Naql" (transmission), forming the primary foundation for Islamic and Arabic sciences, including grammar and morphology.

Subsequently, "Al - Qiyas" (analogical reasoning) emerged as the second principle. Both "Al- Sama" and "Al- Qiyas" are agreed upon by grammarians.

Tracing these principles and foundations reveals their evolution over the centuries, giving rise to terms such as "Al-Ijma" (consensus), "Istishhab al Hal" (presumption of continuity), "Al- Illa" (causality), "Al- Istihsan" (juridical preference), "Adam al Nazir" (lack of a parallel), and "Adam al Dalil" (absence of evidence), among others.

Recently, these classical principles have faced modern linguistic critiques calling for their critical review and organization into integrated theoretical framework.

Keywords: stages, evolution, terminology, foundations of Arabic grammar (Usul- al Nahw).

الملخص

يدرس هذا البحث مراحل تطوّر مصطلحات أصول النّحو العربيّ، منذ أوّل ظهور لها على طيّات "الكتاب"، إذ تزامن ظهورها مع عمليّة جمع اللّغة الّتي تولّاها العلماء الأوائل وتدوينها، حفظا لدينهم ولسانهم العربيّ

المبين، وأطلق على هذه العملية " السّماع" أو "النّقل"، وهو يشكل الأساس أو الأصل الأوّل الّذي قامت عليه العلوم الإسلاميّة والعربيّة، ومن ضمنها علم النّحو والصّرف.
ثمّ جاء القياس ليشكل الأصل الثاني من أصول النّحو العربي وغيره من العلوم، وهذان المصطلحان "السّماع، والقياس" متفق عليهما بين علماء العربية.
والمتتبع لمصطلحات أصول النّحو العربيّ يرى أنّها تطوّرت عبر القرون، فظهر الإجماع، واستصحاب الحال، والعلّة، والاستحسان، وعدم النّظير، وعدم الدّليل... وغيرها من المصطلحات.
وأنّ الدراسات الحديثة " علم اللّسانيات الحديثة" دعت إلى نقد هذه الأصول وتنظيمها في صورة نظريّة متكاملة يشدّ بعضها بعضا.

الكلمات المفتاحية: مراحل، تطور، مصطلحات، أصول النّحو العربيّ.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد، فمصطلحات أصول النّحو العربيّ مرّت بمراحل عدّة، في كلّ مرحلة منها وُضعت مصطلحات تتناسب مع فكر الواضعين وثقافتهم، لتأسيس علم جديد "علم أصول النّحو العربيّ"، والّذي أُستنبِط وانبثق عن فكر مبدع متقن لصناعة أدوات نحويّة تخدم دينه ولغته.
فولد هذا العلم من رحم المعارف الّتي خَبِرهَا العلماء وتأثروا بها، وظلّ محاطًا بالرّعاية والتّدقيق، حتّى وصل إلى النّضوج والاكتمال، فازدهر بظهور المؤلّفات المختصّة بدراسته عبر مراحل تطوّر مصطلحاته.

- **ومن هنا انبثق هدف الدراسة من البحث:** أن تبيّن مراحل تطور مصطلحات أصول علم النّحو العربيّ بحسب القرون.
- **سبب الدراسة: قامت الدراسة لسببين: الأول:** تكليفي في مقرر علم المصطلح النّحويّ والصّرفيّ بدراسة مصطلحات أصول النّحو.
  والآخر: رغبتي الشّديدة في التّعمّق في دراسة ما جاء به علماؤنا من مصطلحات لأصول النّحو العربيّ.
- **مشكلة البحث:** تمثّلت في السؤال الآتي:

ما المراحل الّتي مرّت بها مصطلحات أصول النّحو العربيّ، حتّى وصلت إلى ماهي عليه الآن؟

- **منهج البحث:** اتّبعت الباحثة المنهج التّأريخيّ الوصفيّ:

1-التّأريخي: وذلك بتقسيم البحث لمراحل تاريخيّة، بحسب ظهور مصطلحات علم أصول النحو العربي في مؤلّفات علماء العربية عبر القرون الهجريّة.
ونظرا لتقييد حجم البحث بعدد من الصفحات لا يتجاوزها للنشر- درس البحث عينة مختارة من المؤلّفات والمصطلحات التي وردت فيها.
2-الوصفيّ: حيث حددت المؤلّفات المختصّة بعلم أصول النّحو العربيّ، ووضّحت مصطلحاته الّتي جاءت فيها، فظهر البحث على الصورة الآتية:

1- **المقدّمة:** وفيها (الهدف من البحث وأسباب اختياره، والمشكلة التي عالجها، والمنهج المتّبع فيه)
2- **التّمهيد:** وفيه :(تعريف علم أصول النّحو العربيّ وفائدته)
3- **المبحث الأوّل-** مرحلة النشأة والتكوين لمصطلحات أصول النّحو العربي: من القرن الأول الهجري إلى القرن الرابع الهجري.
4- **المبحث الثّاني-** مرحلة التأصيل والاستقلال لمصطلحات أصول النّحو العربي: تشمل القرنيين الخامس والسادس من الهجرة.

5- **المبحث الثّالث-** مرحلة النّضج والاستقرار لمصطلحات أصول النّحو العربيّ": القرن العاشر الهجري".
6- **المبحث الرّابع-** مرحلة المراجعة والتّجديد لمصطلحات أصول النّحو العربيّ" العصر الحديث".
7- **نتائج البحث.**

*****التّمهيد*****

تعريف أصول النّحو:

أ-لغةً: كلمة أصول: جمع تكسير، مفردها: أصل، على وزن: "فُعُول"، والأصل: أسفل كلّ شيء، قال ابن فارس(ت395ه): (أَصَلَ) الْهَمْزَةُ وَالصَّادُ وَاللَّامُ، ثَلَاثَةُ أُصُولٍ مُتَبَاعِدٍ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، أَحَدُهَا: أَسَاسُ الشَّيْءِ، وَالثَّانِي: الْحَيَّةُ، وَالثَّالِثُ: مَا كَانَ مِنَ النَّهَارِ بَعْدَ الْعَشِيِّ، فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَالْأَصْلُ أَصْلُ الشَّيْءِ[1]، **والمعنى المناسب لبيان المقصود بأصول النحو منها هو المعنى الأوّل أساس الشيء.**

ب-اصطلاحا: علم الأصول: هو العلم بالقواعد الّتي يُتَوصَّل بها إلى ذلك العلم[2] ، أي: علم النحو.

-أصول النّحو عند ابن الأنباري(ت577ه): " أدلّة النّحو الّتي تفرّعت منها فروعه وفصوله"[3]

-وجاء بعده السّيوطيّ(911ه) فزاد عليه بعض الألفاظ الّتي تجعله أكثر دقّة: "علم يبحث فيه عن أدلّة النّحو الإجمالية لا التفصيليّة، من حيث هي أدّلته، وكيفيّة الاستدلال بها، وحال المستدل"[4]، زاد السيوطي قيدين هما: كيفية الاستدلال بها وحال المستدل.

فائدته: 1-التّعويل على أدلّته في إثبات الحكم على الحجّة والتّعليل.
2-الارتفاع عن حضيض التّقليد إلى يفاع الاطّلاع على الدّليل[5].

المبحث الأوّل: مرحلة النّشأة والتّكوين لمصطلحات أصول النّحو العربيّ:

أعني بمرحلة النشأة والتكوين، تلك الفترة الزّمنيّة الممتدة من ظهور أوّل مؤلَّف في النّحو والصّرف في القرن الثّاني الهجري، إلى أن تكونت ملامح تلك المصطلحات بوضوح في القرن الرّابع الهجريّ.

وبالنّظر إلى الأسس والأصول الّتي قامت عليها علوم العربية، يمكننا القول إنّ مصطلح "السّماع" نشأ في فكر علماء العربية أوّلا، ومتزامنا مع بدء التّدوين، إذ عملية جمعهم للّغة من على ألسنة الموثوق بعربيتهم، وتدوينها ليضعوا بها علوما تحفظ دينهم ولغتهم، هي ما يطلق عليها "السّماع" منذ القيام بها؛ ولذلك عدّه العلماء الأصل الأوّل من أصول علم النّحو، وغيره من علوم المسلمين، كـــعلم:" الفقه، والكلام، والصّرف، والأنساب، والقراءات... وغيرها".

والّذي يُعْنى به هنا هو مصطلحات أصول علم النّحو، وفي هذه المرحلة ظهر منها اثنان متفق عليهما، هما: "السّماع والقياس"، وواحد مُخْتَلَف فيه هو الإجماع[6].

---

[1] انظر: الصِّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ)، المحقق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة 1407 هـ -1987م، ومعجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبي الحسين (المتوفى: 395هـ)
المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: 1399هـ -1979م: (أصل)

[2] انظر: كتاب التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: 816هـ)، المحقق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى 1403هـ -1983م: ص28.

[3] الإغراب في جدل الإعراب ولُمَعُ الأدلّة في أصول النّحو، لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (المتوفى: 577هـ)، المحقق: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الفكر، الطبعة: الأولى بدمشق 1377ه/ 1957م، والثانية ببيروت 1391هـ/1971م: ص 80.

[4] الاقتراح في علم أصول النّحو، للحافظ عبد الرحمن جلال الدين السّيوطيّ (المتوفى: 911هـ)، المحقق: حمدي عبدالفتّاح مصطفى خليل، الناشر: مكتبة الآداب-القاهرة، الطبعة الثالثة 1428هـ/ 2007م: ص72.

[5] انظر: الإغراب في جدل الإعراب ولُمَعُ الأدلّة في أصول النّحو: ص 80.

[6] انظر: الاقتراح في علم أصول النّحو: ص72.

وما ذكره الأستاذان: قصي يوسف وسلام خلخال من أنّ الأصل الوحيد الّذي عرفه المتقدّمون هو "السّماع" ليس غير[1]، مخالف للحقيقة إذ ألّف ابن السّرّاج(ت316ه) كتابا سمّاه "الأصول في النّحو" وهو من المتقدمين، وفيه ذكر السّماع والقياس[2]، من دون أن يصرّح بأنهما أصلان للنّحو العربي ، قال ابن السرّاج :" وقال قوم: أبوه قائم كان "زيد" خطأ؛ لأن ما لا تعمل فيه "كان" لا يتقدم قبل "كان" والقياس ما خبرتك به إذ كان قولك: أبوه قائم في موضع قولك: "منطلقًا" فهو بمنزلته فإذا لم يصح سماع الشيء عن العرب لُجئ فيه إلى القياس"[3]، وفي عنوان كتابه أوّل محاولة لوضع أبواب هذا العلم[4]، وإشارة قويّة إلى أنّه قصد دراسة هذا العلم، وبه فتح المجال لمن جاؤوا بعده، ليضعوا أسس وأصول النّحو العربيّ، وذكر ابن جنّيّ(ت392ه) -وهو أيضا من المتقدّمين- في كتابيه: الخصائص وسرّ صناعة الإعراب القياس في مواضع كثيرة مبيّنا أنواعه وما يجوز منه وما لا يجوز[5]، وذكر "الإجماع" أيضا فيهما[6].

1-السَّمَاعُ لغةً: اسمُ مصدرٍ، أُصُولُهُ: "سَمِعَ" السِّينُ وَالْمِيمُ وَالْعَيْنُ أَصْلٌ وَاحِدٌ: وَهُوَ إِينَاسُ الشَّيْءِ بِالْأُذُنِ[7]، والمصدر: "سَمْعًا"، و"السَّمَاعُ": مَا سَمَّعْتَ بِهِ فَشَاعَ وتُكُلِّمَ بِهِ، وكلُّ مَا الْتَذَّتْهُ الأُذُن مِنْ صَوْتٍ حَسَنٍ سَمَاعٌ[8].

واصطلاحًا: عبّر عنه ابن الأنباري(ت577ه) بالنّقل، وهو أعمّ وأشمل من السّماع[9]، وهو الكلام العربيّ الفصيح المنقول بالنّقل الصّحيح، الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة[10].

النّقل يكون بالمشافهة المباشرة، وغيرها كالنّقل بالكتابة أو بالرّواية، أمّا السّماع فلا يكون إلّا بالمشافهة المباشرة؛ ولذلك النّقل أعمّ وأشملُ.

وأخرج ابن الأنباريّ بقوله: "الكلام العربيّ"، كلام غير العرب كالمولّدين، وبـ: "الفصيح"، غير الفصيح منه.

واشترط فيه أن يكون نقلا صحيحا، خارجا عن القلّة.

وعند السّيوطيّ(ت911ه): السماع ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل[11]:

1-القرآن المجيد: يُحتّج بجميع القراءات المتواترة وغيرها، في أصول النّحو.

2-كلام النّبيّ محمّدٍ-صلّى الله عليه وسلّم-ويُقتصر فيه على ما ثبت أنّه لفظه "صلّى الله عليه وسلّم".

3-كلام العرب الفصحاء، الموثوق بعربيتهم، "نظما ونثرا"[12].

والفرق بين الحدّين أنّ الأول اشترط فيه ألّا يكون قليلا "شاذا"، والثّاني خلافه.

---

(1) انظر: بحث أصول النّحو العربيّ عند الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي -للباحثين: قصي شعبان يوسف، وسلام موجد خلخال، جامعة كربلاء – العراق / مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث/ المجلد الثالث/ العدد الثاني/02-2023: ص 3.

(2) انظر: أصول النّحو العربيّ، محمود أحمد نحلة، الناشر: دار العلوم العربية-بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى: 140ه/1987م: ص20.

(3) الأصول في النّحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النّحويّ المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ) المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان –بيروت: 88/1.

(4) انظر: أصول التّفكير النّحويّ، لعلي أبي المكارم، النّاشر: دار غريب للطباعة والنّشر والتّوزيع-القاهرة: ص 17.

(5) انظر: سِرّ صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جنيّ الموصلي (المتوفى: 392هـ)، النّاشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولي 1421هـ-2000م: 67/1، 68، 84، 104، 70/2، 419 وغيرها كثير.

والخصائص، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة: 98/1، 108، 110 وغيرها.

(6) انظر: الخصائص: 190/1، باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة، وغيرها، وسرّ صناعة الإعراب:78/2، 144.

(7) انظر: معجم مقاييس اللّغة: (سمع)

(8) انظر: لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن علي، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: 711هـ)، النّاشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة -1414 هـ

(9) انظر: أسس التّفكير العلمي عند أبي البركات الأنباريّ في الأصول النّحويّة، لمازن علي يوسف أبو عيد، وباسم عبد الرّحمن صالح البابلي / مجلة: اللّغة العربيّة، المجلد:22، العدد:49، السنة:2020: ص16.

(10) انظر: الإغراب في جدل الإعراب ولُمَعُ الأدلّة في أصول النّحو: ص 45، 81.

(11) انظر: الاقتراح في علم أصول النّحو: ص96.

(12) انظر: المصدر السّابق: ص96-115.

2-الْقِيَاسُ لُغَةً: مصدر، أصوله: القاف والواو والسّين، وَهُوَ تَقْدِيرُ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ، وَالْمِقْدَارُ مِقْيَاسٌ، تَقُولُ: قَايَسْتُ الْأَمْرَيْنِ مُقَايَسَةً وَقِيَاسًا[1]، وقِسْتُ الشّيءَ بغيره وعلى غيره، أقيسُهُ قَيْساً وقِياساً فانْقاسَ، إذا قدَّرتَه على مثاله، وفيه لغة أخرى قسته أقوسه قوسا وقياسا، ولا يقال أَقَسْتُهُ[2].

واصطلاحًا: عند ابن الأنباري (ت577ه): هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول، وإن لم يكن منقولا عنهم؛ فغير المنقول إذا كان في معنى المنقول حمل عليه[3]، قياسا.

ويعدّ القياس الأصل الثّاني من أصول علم النّحو؛ لأنّه قائم على السّماع "النّقل" وهو معظم أدلّة النّحو والمعوّل عليه في أغلب مسائله، فلو لم يجز القياس واقتصر على المسموع لبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها[4].

وقال عنه الكسائي(ت183ه): "إنّما النّحو قياسٌ يُتّبع***وبه في كلّ علمٍ ينتفع"[5]

فالنّحو بعضه مسموع مأخوذ عن العرب، وبعضه مستنبط بالفكر والرويّة[6].

والقياس نوعان: قياس علّة، وقياس شبه.

فقياس العلّة: أن تجمع المقيس والمقيس به علّة، **وقياس الشّبه:** ألّا تجمع المقيس والمقيس به علّة، ولكن يقاس به على طريق التّشبيه، وكثير من العلماء لا يفرقون بينهما[7].

3-الإجماع لغةً: مصدر على وزن "إِفْعَال"، وهو الإِحْكام وَالْعَزِيمَةُ عَلَى الشَّيْءِ[8]، أصوله: الجيم والميم والعين.

واصطلاحا: الإجماع هو العزم التّام على أمر من جماعة أهل الحلّ والعقد[9].

ولم يشترط النّحاة المتقدمون الإجماع، بل كانوا يقررون الحكم اعتمادا على السّماع، ومن وضع الإجماع دليلا من أدلّة أصول علم النّحو، جعله ثلاثة أنواع: إجماع العرب، وهذا أمر متعذّر، وإجماع البلدين "البصرة والكوفة"، والإجماع السكوتي[10].

- **هذه المرحلة "النشأة والتكوين"**، شاهد على الفكر العربيّ الحيّ النّابض بعلوم معرفية شتّى، إذ شهد القرن الأول الهجري استخدام مصطلحات أصول النّحو العربيّ لتقعيد قواعده وتأسيس ضوابطه، ومصطلحات أصول النّحو هي جوهر أمّهات كتب النّحو، فالنّاظر إليها يرى استقرار تلك المصطلحات على صفحاتها، وأنّها قائمة على ركيزتين هما: السّماع والقياس، والدّليل على هذا، النّصوص الكثيرة[11] الّتي ذُكِرَا فيها، ففي "الكتاب" ورد مصطلحي "السّماع والقياس" في كثير من المواضع، وإن لم يصرّح فيها سيبويه(ت180ه)، ومن سبقه من العلماء بأنّهما أصلان من أصول علم النّحو والصّرف، إلّا أنّه يمكن استنباط هذا منها، وأنّهما من أدلّة هذا العلم البديع.

ومن تلك المواضع، قوله: "ومما أُخلصت فيه الطّاء تاء **سماعاً** من العرب قولهم: حتهم، يريدون: حطتهم"[12].

---

(1) انظر: معجم مقاييس اللّغة: (قوس)

(2) انظر: الصِّحاح تاج اللّغة وصحاح العربية: (قوس).

(3) انظر: الإغراب في جدل الإعراب ولُمَعُ الأدلّة في أصول النّحو: ص 45، 46.

(4) انظر: المصدر السّابق: ص 152.

(5) انظر: إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: 646هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، النّاشر: دار الفكر العربي -القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1406 هـ-1982م: 267/2، والمصدر السّابق.

(6) انظر: الإغراب في جدل الإعراب ولُمَعُ الأدلّة في أصول النّحو: ص 153.

(7) معجم المصطلحات العلمية العربية، لفايز الداية (معاصر)، النّاشر: دار الفكر –دمشق، الطبعة: الأولى 1410 هـ: ص180.

(8) انظر: لسان العرب: (جمع)

(9) كتاب التّعريفات: ص10.

(10) انظر: الفكر النّحويّ عند العرب أصوله ومناهجه، لعلي مزهر الياسري، تقديم: عبد الله الجبوري، النّاشر: الدّار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى: 1423هـ-2003م: ص164.

(11) انظر: بحث أصول النّحو العربيّ عند الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي: ص6.

(12) الكتاب، لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبي بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)

بعض العرب يُذهب الإطباق بالكلية، كقولهم: "حتّهم"، والأصل: "حطتهم"؛ أدغموا حرف الإطباق "الطّاء" فيما لا إطباق فيه "التّاء"، والأفصح إبقاء الإطباق لئلا تذهب فضيلة الحرف[1].

وقوله: "وحدَّثني من لا أَتّهِمُ عن الخليل أنّه سمع أعرابياً يقول: إذا بلغ الرّجلُ السَّتّينَ فإيّاه وإيّا الشَّوابَّ"[2].

قيل[3]: لا يجوز أن يكون "إيّا" مضافا؛ لأنه ضمير، والضّمير لا يضاف، أي: لا يكون مضافا، وما حكاه الخليل(ت170ه) شاذّ، لا يقاس عليه، وجعلوا الكاف في إيّاك وسائر ما يقع بعدها من الضّمائر لا موضع لها، مثل الكاف في ذاك وذاكما، والصّحيح عند السيرافي(ت368ه) ما قاله الخليل (رحمه الله)[4].

وكقوله: "سمعت من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذه أمة الله. فيسكن"[5].

أصل هذِهِ: "هذي"، أبدلوا الهاء من الياء، وأجروها مجرى هاء الضّمير الّتي قبلها كسرة فيكسرونها، ووصلوها بالياء كما وصلوا "به، وغلامه" يقولون: بهي وغلامهي، فإذا وقفوا سكّنوا كما يسكّنون به وبغلامه، والذين أسكنوا هاء "هذه" في حال الوصل يفرقون بينها وبين هاء الضمير؛ ولذلك لا يسكنونها في قولك: بغلامهي وبدارهي وفي سائر أحوال هاء الضمير، لأنها أشد تصرفا[6].

وأمّا مصطلحُ **القياس** فورد في الكتاب بما يزيد عن تسعين موضعا، وهذه بعض منها:

قال: "هذا باب ما أُجْرَى مَجْرى لَيْسَ في بعض المواضع

بلغة أهل الحجاز، ثم يَصيرُ إلى أصله وذلك الحرفُ "ما". تقول: ما عبدُ الله أخاك، وما زيدٌ منطلقاً. وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى أمّا وهل، أي لا يعلمونها في شيء **وهو القياس**، لأنه ليس بفعل وليس ما كليس، ولا يكون فيها إضمار"[7].

أهل الحجاز حملوا " ما " على " ليس " يقولون:" ما زيد قائما" حملا على: "ليس زيد قائما " وهي وإن أعملوها أضعف عندهم من " ليس "؛ لأن " ليس " فعل، و " ما " حرف، ولضعفها عندهم لم يجروها مجرى " ليس " في كل المواضع[8].

وكقوله: "وممّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام: " هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ "، فالوجهُ الرفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحهم. **وهو القياسُ**"[9].

"خَرِبٍ" نعتُ للجُحْرِ "المرفوع"، فوجب رفعه، ولكنّ بعض العرب يجُرُّه؛ لأنه صار "الجحر والضبّ" بمنزلة اسم واحدٍ[10].

وقال: "وسألتُ الخليل -رحمه الله تعالى-(ت170ه) عن قولهم: اضربْ أيُّهم أفضل؟ **فقال: القياس** النّصب، كما تقول: اضرب الّذي أفضلُ؛ لأنّ "أيًّا" في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الّذي، كما أنّ "مَن" في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الّذي"[11].

المحقق: عبد السلام محمد هارون، النّاشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408هـ-1988م:460/4.

(1) انظر: شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (المتوفى: 1093ه)، لمحمد بن الحسن الرّضيّ الإستراباذي، نجم الدّين (المتوفى: 686هـ)، المحقق: محمد نور الحسن -المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، ومحمد الزفزاف -المدرس في كلية اللغة العربية محمد محيي الدين عبد الحميد -المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، النّاشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، عام النشر: 1395هـ -1975م: 281/3.

(2) الكتاب:1/ 279.

(3) القائل بعضُ النّحويين. انظر: شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: 368 هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، النّاشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 2008م: 177/2.

(4) انظر: المصدر السّابق: 177/2.

(5) الكتاب:198/4.

(6) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي:69/5.

(7) الكتاب: 57/1.

(8) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي:1/ 322.

(9) الكتاب:436/1.

(10) المصدر السّابق.

(11) الكتاب:398/2.

مذهب الخليل ويونس(ت182ه) أنّ "أيًّا" الموصولة معربةٌ أبدا، وما ورد عنهم مما يوهم البناء عند حذف شطر صلتها، كقوله تعالى: ﴿ ثم لَنَنْزِعَنّ من كلِّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ على الرّحمـٰنِ عِتِيًّا﴾[1]جعله الخليل محكيا بقول مقدر[2]، وحكم يونس بتعليق الفعل قبلها، لأنّ التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب[3].

وقال: فإن سميت المؤنث بعمرو أو زيد، لم يجز الصّرف.

هذا قول ابن أبي إسحاق(ت117ه)، وأبي عمرو(ت154ه)، فيما حدثنا يونس(ت182ه)، **وهو القياس**، وكان عيسى(ت147ه) يصرف امرأة اسمها عمرو، لأنَّه على أخف الأبنية[4].

وهكذا كلّما نظرنا إلى الكتاب، رأينا أبوابه وضوابطها قائمة على السّماع والقياس.

المبحث الثّاني: مرحلة التأصيل والاستقلال لمصطلحات أصول النّحو العربيّ:

مرحلة التّأصيل والاستقلال، هي تلك الفترة الّتي بدأ فيها العلماء بوضع مؤلّفات خاصّة بعلم أصول النّحو العربيّ، وتشمل القرنين الخامس والسّادس من الهجرة.

هذه المرحلة تميّزت بظهور مؤلفات في علم أصول النّحو لأبي البركات عبد الرّحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت577ه)، فوضع علم الجدل في النّحو، في كتابه: "الإغراب في جدل الإعراب"، وعلم أصول النّحو، في كتابه: "لُمَع الأدلّة".

قال في نزهة الألباء عن علم أصول النّحو الّذي وضعه: "فيعرف به النّاس تركيبه وأقسامه من قياس العلّة، وقياس الشّبه، وقياس الطّرد إلى غير ذلك؛ على حد أصول الفقه، فإن بينهما من المناسبة ما لا يخفى؛ لأن النّحو معقول من منقول؛ كما أن الفقه معقول من منقول"[5].

وله بعض المباحث المتفرقة في أصول النّحو، في كتابيه: أسرار العربية، والإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين[6].

وحدد في كتابه: "لُمَع الأدلّة" معنى أصول النّحو، وفائدته، قال: "أصول النّحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله، وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل"[7].

وحدد أقسام أدلة النحو: فهي عنده ثلاثة: "نقل وقياس، واستصحاب حال"[8].

سبق في المبحث الأوّل بيان مفهوم: "النّقل والقياس، والإجماع" إذ هي أدلة ابن جنّيّ(ت392ه)[9] فناسب ذكرها وبيان مفهومها في المرحلة الأولى، ولم يذكر ابن الأنباري(ت577ه) من بين أدلته لعلم النّحو "الإجماع"، وكأنّه لا يراه دليلا وذكر "استصحاب الحال" وهو عنده من الأدلة المعتبرة على ضعفه، ولا يجوز التّمسك به ما وجد هناك دليل[10]، ولم يذكره من علماء النّحو أحد قبله فيما اطّلعت.

ـ استصحاب الحال لغةً: استصحاب مصدر على وزن "استفعال"، أصوله: الصَّادُ وَالْحَاءُ وَالْبَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى مُقَارَنَةِ شَيْءٍ وَمُقَارَبَتِهِ، وَكُلُّ شَيْءٍ لَاءَمَ شَيْئًا فَقَدِ اسْتَصْحَبَهُ[11].

---

(1) مريم: 69.

(2) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 163/3.

(3) انظر: شرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائيّ الجيانيّ، (المتوفى: 672هـ)، المحقق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، النّاشر: هجر للطباعة والنّشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (1410هـ -1990م): 208/1.

(4) الكتاب:242/3.

(5) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: 577هـ)، المحقق: إبراهيم السامرائي، النّاشر: مكتبة المنار، الزرقاء –الأردن، الطبعة: الثالثة، 1405هـ -1985 م: 1/ 76.

(6) انظر: أصول التّفكير النّحويّ: ص18.

(7) انظر: الإغراب في جدل الإعراب ولُمَعُ الأدلّة في أصول النّحو: ص80.

(8) انظر: المصدر السّابق: ص 81.

(9) انظر: الاقتراح: ص72.

(10) انظر: المصدر السّابق: ص72، 224.

(11) انظر: معجم مقاييس اللّغة: (صحب)

والحال في اللّغة: بمعنى الصفة[1]، اسم معنى، أصوله: الْحَاءُ وَالْوَاوُ وَاللَّامُ أَصْلٌ وَاحِدٌ[2]، والتحول: التنقل من موضع إلى موضع[3].

واصطلاحاً: هو إبقاء حال اللّفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل[4] فاستصحاب حال الأصل في الأسماء هو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال هو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء، ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب، فشبه الحرف أو تضمن معنى الحرف في الأسماء يوجب بناؤها، ومضارعة الفعل للاسم هو ما أوجب إعرابه[5].

المبحث الثالث: مرحلة النّضج والاستقرار لمصطلحات أصول النّحو العربيّ "القرن العاشر الهجري":

بدأت مرحلة النّضج لعلم أصول النّحو مع استقرار مصطلحاته الّتي تأثرت كثيرا بمصطلحات أصول الفقه[6]، ويمثل هذه المرحلة الإمام جلال الدّين السّيوطيّ (ت911ه) بوضع كتابه الاقتراح في علم أصول النّحو، والّذي جمع فيه أصول النّحو للعالِمَيْنِ الجليلين ابن جنّيّ(392ه) وابن الأنباريّ(577ه)[7].

فجعلها أربعة أصول: "السّماع "النّقل"، والقياس، والإجماع، واستصحاب حال" وعقد لها أربعة كتب، والقياس والإجماع مستندهما السّماع، وأضاف للمصطلحات السّابقة "الاستقراء، والاستحسان، وعدم النّظير، وعدم الدّليل" وعقد لها باب خامسا[8].

1-الاستقراء لغة: مصدر على وزن "استفعال" فيه معنى الطلب، أصوله: القاف والرّاء والألف أو الهمزة، بمعنى: التتبع والجمع، يقال: قَرَا الأمر واقْتَرَاه: تَتَبَّعَه، وقَرَوْتُ الْبِلَادَ قَرْوًا وقَرَيْتُها قَرْيًا واقْتَرَيْتها واسْتَقْرَيتها إذا تَتَبَّعْتَهَا تَخْرُجُ مِنْ أَرض إِلى أَرض[9].

واصطلاحا: هو الحكم على كلّيّ بوجوده في أكثر جزئياته، وإنّما قال: في أكثر جزئياته؛ لأن الحكم لو كان في جميع جزئياته لم يكن استقراءً، بل قياسًا مقسمًا، ويسمى هذا: استقراء؛ لأن مقدماته لا تحصل إلا بتتبع الجزئيات[10].

والاستقراء نوعان: استقراء تام، واستقراء ناقص، فالتّام بعضه أتمّ من بعض وأوفى، والنّاقص قد يكتفى به ويبنى عليه عند الاضطرار إليه، أي: عند عدم تيسر إتمام الاستقراء، وإذا أطلق الاستقراء فالمراد هو التّام أو الكافي منه[11].

2-الاستحسان لغة: مصدر على وزن" استفعال" أيضا، أصوله: الحاء والسين والنون: ضدّ الاستقباح، والاستحسان: هو عدّ الشّيء واعتقاده حسنًا.

واصطلاحا: هو ترك القياس والأخذ بما هو أرفق للنّاس، والاستحسان يطلق على ما ثبت بالنّص وبالإجماع والضرورة، لكن في الأغلب إذا ذكر الاستحسان يراد به القياس الخفي، فالقياس إمّا جليّ، وهو ما تسبق إليه الأفهام، وإما خفيّ، وهو ما يكون بخلافه، ويسمّى: الاستحسان؛ لكنّه أعمّ من القياس الخفيّ؛ فإنّ كل قياس خفي استحسان، وليس كل استحسان قياسًا خفيًا[12].

---

(1) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، لمحمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد 1158هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، المحقق: علي دحروج، نقل النّص الفارسيّ إلى العربية: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، النّاشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت الطبعة: الأولى -1996م: 610/1.

(2) انظر: معجم مقاييس اللّغة: (حول)

(3) انظر: الصّحاح تاج اللّغة وصِحاح العربية: (حول)

(4) الإغراب في جدل الإعراب ولُمَعُ الأدلّة في أصول النّحو: ص46.

(5) انظر: المصدر السّابق: ص141.

(6) انظر: الفكر النّحويّ عند العرب أصوله ومناهجه: ص161.

(7) انظر: الاقتراح: ص68.

(8) انظر: المصدر السّابق: ص 72.

(9) انظر: لسان العرب: (قرا)

(10) انظر: كتاب التّعريفات: ص18.

(11) لسان المحدثين (مُعجم يُعنى بشرح مصطلحات المحدثين القديمة والحديثة ورموزهم وإشاراتهم وشرحِ جملة من مشكل عباراتهم وغريب تراكيبهم ونادر أساليبهم)، لمحمد خلف سلامة، (الموصل: 2007/2/14): 144/1.

(12) انظر: كتاب التّعريفات: ص19، 181.

3-عدم النّظير: العدم لغةً: مصدر على وزن فَعَل، الْعَيْنُ وَالدَّالُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى فُقْدَانِ الشَّيْءِ وَذَهَابِهِ[1]، تقول: عَدِمت الشّيء بالكسر: أعدمه عَدَماً، بالتّحريك على غير قياس، أي فَقَدته[2].

والنّظير لغةً: صيغة مبالغة على وزن "فَعِيل"، أصوله: النّون والظّاء والرّاء، وهو الكفء والمثل أو المثيل، يقال: نِظْر-بكسر النّون وإسكان الظاء-، ونظير كنِد ونديد.

واصطلاحا: ما يستدل به على النّفي حيث لم يقم الدّليل على الإثبات؛ فإن قام الدّليل لم يلتفت إليه؛ لأنّ إيجاد النّظير بعد قيام الدّليل إنّما هو للأنس لا للحاجة إليه، وهو كثير في كلامهم[3].

ومثاله: (أندلس) على وزن (أَنْفَعُل)، الهمزة والنّون زائدتان، ولا نظير لـ(أَنْدَلُس)، فكيف حكم بزيادة الهمزة والنّون فيه؟ حكم بزيادتهما لقام الدّليل؛ لأنّ النّون زائدة لا محالة إذ ليس في ذوات الخمسة شيء على (فَعْلَلُل) فتكون النّون فيه أصلا لوقوعها موقع العين، وإذا ثبت زيادة النّون بقي في الكلمة ثلاثة أحرف أصول: الدّال واللّام والسّين وفي أوّلها همزة ومتى وقع ذلك حكمت بزيادة الهمزة، فنقول هنا قام الدّليل وانعدم النّظير، وإن اجتمع النّظير والدّليل فهو الغاية كنون (عنبر)[4].

4-عدم الدّليل: الدّليل لغةً: دَلِيل: صيغة مبالغة على وزن " فَعِيل"، وهو المرشد[5] فالدّليلُ: ما يُسْتَدَلُّ به، والدّليلُ: الدّالُّ، وقد دَلَّهُ على الطريق يَدُلُّهُ دَلالَةً ودِلالَةً ودُلولَةً[6]

واصطلاحا: هو الّذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، وحقيقة الدّليل، هو ثبوت الأوسط للأصغر، واندراج الأصغر تحت الأوسط[7].

وفي اصطلاح علم أصول الفقه: ما صحّ أن يرشد إلى المطلوب الغائب عن الحواس[8].

ونقل السّيوطيّ (ت911ه) في الاقتراح ما قرره ابن الأنباري(ت577ه) في الاستدلال بعدم الدّليل[9].

قال الأنباري: "في الاستدلال بعدم الدّليل في الشّيء على نفيه

اعلم أنّ هذا مما يكون فيما إذا ثبت لم يخف دليله، فيستدل بعدم الدّليل على نفيه"[10] ، وذكر مثالا على الاستدلال على النّفي، وقال: وجب ألّا يكون أقسام الكلام أربعة لعدم الدّليل على هذا، إذ لو كان عليه دليل لعرف مع كثرة البحث وشدّة الفحص، فلمّا لم يعرف دلّ على أنّه لا دليل.

وردّ على من زعم أنّ النّافي لا دليل عليه، وإنّما الدّليل على المثبت، بعدم صحة هذا لأنّ الحكم بالنّفي لا يكون إلّا عن دليل؛ ووجب الدّليل على النّافي كما وجب على المثبت[11].

المبحث الثّالث: مرحلة الشروح والمراجعة والتّجديد لمصطلحات أصول النّحو العربيّ" العصر الحديث":

شهدت هذه المرحلة ظهور عدّة شروح على كتاب الاقتراح، وهي كتاب داعي الفلاح لمخبئات الاقتراح لابن علان الصديقي (ت1057ه) وكتاب قِراح الاقتراح في أصول النحو للفاضل الهندي (ت1137ه) ، وكتاب فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لابن الطيب الفاسي (ت 1170ه) ، وكتاب الاصباح في شرح الاقتراح لمحمود فجال (1437ه)[12]، وشهدت أيضا ظهور كثير من المؤلفات الحديثة والبحوث

---

(1) انظر: معجم مقاييس اللّغة: (عدم)

(2) انظر: الصِّحاح تاج اللّغة وصحاح العربية: (عدم)

(3) انظر: الاقتراح: ص229.

(4) انظر: المصدر السّابق.

(5) انظر: كتاب التّعريفات: ص 104.

(6) انظر: انظر: الصِّحاح تاج اللغة وصحاح العربية: (دلل)

(7) انظر: كتاب التّعريفات: ص 104.

(8) الحدود في الأصول (مطبوع مع: الإشارة في أصول الفقه)، لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: 474 هـ)، المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل
النّاشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1424 هـ -2003م: ص 103.

(9) انظر: الاقتراح: ص227.

(10) انظر: الإغراب في جدل الإعراب ولُمَعُ الأدلّة في أصول النّحو: ص142.

(11) انظر: المصدر السّابق: ص142.

(12) انظر: نقد شرّاح الاقتراح و استدراكهم على السيوطي (ت911هـ) للحافظ رشيد ظفير، وعثمان رحمن حميد الاركي ،بحث نشر في مجلة ديالي / العدد: الثمانون / 2019م.

العلمية، المختصّة بدراسة أصول النّحو العربيّ، **ونجد منها ما وُضع كمنهج علميّ لدارسي اللّغة العربية** ككتاب **سعيد الأفغاني "في أصول النّحو"** الّذي صدر عام 1383ه-1963م، ومن مصطلحات الأصول الّتي ذكرها الأفغاني فيه: "الاحتجاج والقياس والاشتقاق والخلاف"

ومنها: كتاب **"أصول النّحو العربي" لمحمود أحمد نحلة**، الصّادر عام 1407ه-1987م، ومن مصطلحات الأصول الّتي ذكرها فيه: "السّماع والإجماع والقياس (الاستقرائي -الشّكلي) والاستصحاب، وخاتمة عن كيفية الاستدلال عند تعارض الأصول".

ومنها ما وُضع ليتناسب مع اللّسانيات الحديثة ككتاب **الأصول لتمّام حسّان** الّذي صدر عام1420ه-2000م، قال في مقدمته: إنّ ما دعاه لإخراج هذا الكتاب للقرّاء هو اعتقاده أنّ النّحو العربيّ لم يعرض حتّى الآن في صورته المتكاملة ... وأنّ من عنى من الأولين بتسجيل أصول النّحو لم يعن أثناء عرض الفكرة بتنظيمها في صورة نظرية متكاملة.

ومن مصطلحات أصول النّحو الّتي درسها فيه:

"الاستدلال والسّماع والرّواية والمسموع والاستصحاب والأصل والقياس والعلّة ... وغيرها".

وحاول محمد خير الحلواني في كتابه "أصول النّحو العربي" في طبعته الثانية الصادرة عام 1983م أن يعيد النّظر في أحكام الأصول على ضوء اللّسانيات المعاصرة، وقرر بعدها أن يتركه على ما هو عليه لأسباب عدّة ذكرها في مقدمته...فبقي ضمن كتب المناهج التّعليمية لدارسي اللّغة العربية، ومن مصطلحات أصول النّحو التي درسها فيه:

"السّماع والاستدلال الذهني والقياس النّحوي والعلّة النّحويّة ومراعاة النّظير والاستحسان والقول بالموجب واستصحاب الحال...وغيرها".

ومن البحوث العلمية التي اختصت بدراسة أصول النّحو العربيّ:

-بحث ماجستير بعنوان: **"المصطلحات والأصول النّحويّة في كتاب إيضاح الوقف والابتداء في القرآن الكريم لأبي بكر الأنباري وعلاقتهما بمدرستي الكوفة والبصرة"**

للباحث عبد الوهاب بن محمد الغامدي، وإشراف حماد الثمالي.

بالمملكة العربية السعودية –وزارة التعليم العالي-جامعة أم القرى-كلية اللغة العربية –قسم النحو والصرف.

-بحث **"مصطلحات أصول النّحو في كتاب الأصول لتمّام حسّان"** للباحثين محمد محمود بن ساسي وأحمد بلخضر-جامعة غرداية -مجلة الواحات للبحوث والدراسات –المجلد 8، العدد 2 (2015): 1313-1331.

وغيرها من الكتب والبحوث العلمية الحديثة التي اختصت بدراسة مصطلحات أصول النحّو العربيّ التي اطلعت عليها وذكرت منها في هذا البحث، وأخرى قرأت عنها ولم أتمكن من الاطّلاع عليها.

****نتائج البحث****

أختم بحثي بحمد الله الّذي منّ عليّ وأعانني على إخراجه بهذه الصورة، وما توفيقي إلّا بالله وأما بعد، فمن طبيعة البحث العلمي أن يخرج بنتائج تخدم ما قامت الدّراسة لأجله...وأهم نتائج بحث مراحل تطوّر مصطلحات النّحو العربيّ أوجزها فيما يأتي:

1-أنّ من شأن كلّ علم وُضِع أن يكون في بدايته غير مكتمل، فيحتاج للعناية بالتأمل والتّفكر فيه، ومحاولة بنائه على ما تقتضيه الحاجة.

2-أنّ مصطلحات علم أصول النّحو العربيّ شهدت مراحل عدّة، تطوّرت فيها ونمت حتى وصلت إلى ماهي عليه الآن.

3-أنّ المرحلة الأولى "النّشأة والتّكوين" كانت فيها المصطلحات بكونها أدّلة علم النّحو غير مصرّح بها على هذا النّحو، إذ لم يقل أحد من العلماء الأوائل إنّه يعني بها أصول علم النّحو العربيّ.

4-أنّ "السّماع والقياس" كمصطلحات وجدت منذ القرن الثّاني الهجريّ.

5- أنّ المرحلة الثّانية ظهور المؤلّفات المختصة بهذا العلم.

6-أنّ اختلاف العلماء في القول بدليل ورفض دليل آخر هو دليل على تطور مصطلحات علم أصول النّحو.
7-أنّ مرحلة النّضج والاستقرار لتلك المصطلحات شهدت ظهور كثير من المؤلّفات المختصة بعلم أصول النّحو.
8-أنّ العصر الحديث شكّل المرحلة التّجديدية لبعض مصطلحات علم أصول النّحو العربيّ، وذلك باستحداث بعض المصطلحات التي تتناسب مع اللسانيات الحديثة .
وختاما توصي الباحثة أن تقوم دراسات أوسع لدراسة مراحل تطوّر المصطلحات؛ لأنّها مفاتيح فهم العلوم.

المراجع

1. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. (1957). أسرار العربية (محمد بهجة البيطار، تح.). مطبعة الترقّي.
2. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. (1957). الإغراب في جدل الإعراب (سعيد الأفغاني، تح.). مطبعة جامعة دمشق.
3. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. (1957). لمع الأدلة في أصول النحو (سعيد الأفغاني، تح.). مطبعة جامعة دمشق.
4. الأفغاني، سعيد. (1963). في أصول النحو. مطبعة جامعة دمشق.
5. ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1952–1956). الخصائص (محمد علي النجار، تح.). دار الكتب المصرية.
6. ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1954). سر صناعة الإعراب (مصطفى السقا، ومحمد الزفزاف، وإبراهيم مصطفى، وحامد عبد المجيد، تح.). مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
7. حسّان، تمام. (2000). الأصول: دراسة إبستمولوجية للفكير اللغوي عند العرب (النحو - الصرف - الدلالة) (ط. 1). عالم الكتب.
8. الحلواني، محمد خير. (1983). أصول النحو العربي (ط. 2). بحسون للنشر والتوزيع.
9. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. (1988). الأصول في النحو (عبد الحسين الفتلي، تح.؛ ط. 3). مؤسسة الرسالة.
10. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (1989). الاقتراح في علم أصول النحو (محمود فجال، تح.). دار القلم.
11. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. (1988). الكتاب (عبد السلام محمد هارون، تح.؛ ط. 3). مكتبة الخانجي.
12. ابن فارس، أحمد بن فارس. (1979). معجم مقاييس اللغة (عبد السلام محمد هارون، تح.). دار الفكر.
13. فجال، محمود. (1989). الإصباح في شرح الاقتراح. دار القلم.
14. ابن ساسي، محمد محمود، وبن لخضر، أحمد. (2015). مصطلحات أصول النحو في كتاب "الأصول" لتمام حسان. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 8(2)، 1313–1331.
15. نحلة، محمود أحمد. (1987). أصول النحو العربي. دار العلوم العربية.
16. Haifa Miftah Ramadan Abu Sata. (2026). Verbal Agreement between Nominal and Literal Forms in Some Grammatical Tools. Journal of Libyan

Academy Bani Walid, 2(2), 356–371. https://doi.org/10.61952/jlabw.v2i2.531

17. Dr. Abdalaziz Faraj Rmadan Almaryami, & Dr. Salih Abu Shaalah Alsoudani Salim. (2026). The Grammatical Disputes between Sibawayh and Al-Akhfash through the Book Sharḥ al-Muqaddimah al-Muḥtasabah by Ibn Babshadh (d. 469 AH). Journal of Libyan Academy Bani Walid, 2(2), 287–303. https://doi.org/10.61952/jlabw.v2i2.524
18. Khamis Muhammad Ramadan Amer, & Ahmed Bashir Abu Sarwil. (2026). The Impact of Al-Kisāʾī's Grammatical Opinions (d. 189 AH) on Al-Qaysī's Qur'anic Exegesis Al-Hidāyah ilā Bulūgh al-Nihāyah (d. 437 AH)The Impact of Al-Kisāʾī's Grammatical Opinions (d. 189 AH) on Al-Qaysī's Qur'anic Exegesis Al-Hidāyah ilā Bulūgh al-Nihā. Journal of Libyan Academy Bani Walid, 2(1), 746–759. https://doi.org/10.61952/jlabw.v2i1.456

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.